

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

حوار مُصَفَّى لِتحقيقِ صاحبِ المُنتَقِى

و في ثنايا أبحاث «نسبة الإطلاق و التقييد» قد أبدى صاحبُ المُنتَقِى تحقيقه المُسْتَجِدَّ قائلاً:

«وَالَّذِي يَبْدُو لَنَا عِنْدَ التَّحْقِيقِ: أَنَّهُ لَا وَقْعٌ فِي الْمَقَامِ لِهَذِهِ الْكَلْمَاتِ أَجْمَعَ (فَلَا تَعْبُأُ أَهِي نَسْبَةٌ مَتَضَارَّةٌ أَمْ الْمُلْكَةُ أَمْ السَّلْبُ وَ...) فَإِنَّهَا بَعِيدَةٌ عَنْ وَاقْعِ الْمَطْلَبِ، بِبَيَانِ ذَلِكِ: أَنَّ امْتِنَاعَ التَّقْيِيدِ وَوَرُودَ الْحُكْمِ عَلَى الْحَصَّةِ الْمَقِيَّدةِ تَارِيَّةً.

- يكون من جهة عدم قابلية الذات الخاصة و الحصة المعينة لورود الحكم عليها، بأن كان الحكم لا يتلائم مع نفس الذات الخاصة، فالامتناع من جهة التنافي (الذاتي) و عدم التلائم بين الحكم و نفس الذات.

- و أخرى لا يكون من هذه الجهة، بأن يكون ورود الحكم على نفس الذات لا محظوظ فيه (عقولاً) و إنما المحظوظ في تخصيص الحكم و قصر الحكم عليها (الحصة الخاصة) فالمحظوظ في نفس التقييد (بذلك القيد) لا في ورود الحكم على ذات المقيد (و هذا الشق هو الصواب لدى صاحب المُنتَقِى).

Ø فإن كان امتناع التقييد من الجهة الأولى - أعني لأجل عدم قابلية نفس الذات المقيدة للحكم - (وفقاً للكفاية و للمحقق النائي) و... لزم امتناع الإطلاق في موضوع الحكم أيضاً، و ذلك لأنّ الإطلاق معناه إسراء الحكم إلى جميع الأفراد و منها الفرد المقيد، و قد فرض عدم قابلية المقيد لورود الحكم عليه، فيمتنع الإطلاق، بل يختص الحكم بغير المقيد على تقدير قابلته له.

Ø و إن كان امتناع ثبوت الحكم للحصة المقيدة من جهة نفس تخصيص الحكم بها و قصره عليها (وفقاً للمختار) لا من جهة منافاتها له بذاتها (كما زعمت) فالاحتمالات ثبوتًا ثلاثة:

1. إما أن يثبت الحكم لغير المقيد بخصوصه.

2. أو يثبت الحكم للمطلق.

3. أو يكون مهملاً.

فيدور الأمر ثبوتًا (عقولياً) بين هذه الاحتمالات الثلاثة. فإذا فرض امتناع اختصاص الحكم بغير المقيد و ثبوت المحظوظ فيه، دار الأمر حينئذ بين الإطلاق و الإهمال (كما هو الصواب لديه) و حينئذ فإن كان المحظوظ في التقييد من جهة امتناع لحاظ القيد، امتناع الإطلاق أيضاً لتوقفه على لحاظ القيود و فرض عدم دخلها في الحكم، فإذا فرض امتناع لحاظ القيد أصلًا امتنع الإطلاق لامتناع

موضوعه فيتعين الاحتمال الثالث: أعني الإهمال في موضوع الحكم، لعدم تمكّن المولى من تعينه مقيّداً أو مطلقاً. (و هذه المقوله صائبة لدينا أيضاً).

أما إذا أمكن لحاظ القيد (في الحكم أي الوجوب مع القصد) و كان محذور التقييد جهة أخرى غير اللحاظ، تعين الإطلاق (ذاتاً) لامتناع الإهمال في مقام الثبوت و التردد في ثبوت الحكم في ما لا يتعين فيه الإهمال بحسب ذاته لعدم إمكان الإطلاق فإنّه إذا فرض امتناع التقييد بالوجود و العدم و امتناع الإهمال فيما يقبل عدم الإهمال - لأنّ الحاكم لا يمكن أن يتربّد في حكمه- تعين الإطلاق قهراً.

و بالجملة: مع امتناع التقييد و إمكان الإطلاق يتعين الإطلاق و يمتنع الإهمال.

إذا عرفت هذا، فيقع الكلام في تطبيقه (أي إمكانية لحاظ القيد و تولد محذور التقييد لجهة أخرى) على ما نحن فيه، فنقول: بناء على امتناع كون المتعلق هو «ال فعل بقصد القرابة» فالامتناع إنما هو من جهة تقييد الحكم لا من جهة منافاة نفس الذات المقيدة للحكم (كما زعمه الأعلام) إذ لا منافاة بين الأمر و نفس الصلاة المقيدة بقصد القرابة، بل المحذور فيأخذ القيد و تقييد المتعلق به و حينئذ يدور الأمر ثبوتاً:

- بين أن يكون متعلق الأمر هو الفعل مقيّداً بعدم قصد القرابة.

- أو ذات الفعل مطلقاً سواء جيء به بقصد القرابة أو بدونها، أو يكون مهماً.

و من الظاهر أن تقييد المتعلق بعدم قصد القرابة - بمعنى الأمر بالفعل بشرط أن يؤتى به بداع آخر لا يرتبط بالأمر أصلأً- ممتنع، لأنّ الأمر إنما هو لجعل الداعي و إيجاد التحرير (وفقاً للمشهور و مضاداً للمحقّقين البروجردي و الخميني و الوالد الأستاذ) فيمتنع أن يتعلّق بشيء بقيد أن يكون الداعي إليه غير الأمر، فان ذلك مساوّق لعدم الأمر كما يظهر بقليل من التأمل. و عليه، فيدور الأمر بين الإطلاق و الإهمال، فلو بنى على أنّ محذور أخذ قصد القرابة هو لزوم «الخلف أو الدور» (وفقاً للكفاية و تلامذته) للحاظ ما هو المتأخر عن الأمر متقدماً على الأمر تعين الإهمال، لامتناع لحاظ هذا القيد أصلأً، فيمتنع الإطلاق لتوافقه على لحاظ القيد و نفي دخلها في موضوع الحكم كما عرفت؛ ولكن حيث عرفت دفع هذا المحذور (الذاتي) و أنّ المحذور يتمحض فيما هو خارج عن دائرة اللحاظ: «و هو داعوية الشيء لداعوية نفسه» فلا يمتنع لحاظ قصد القرابة (لدى إنشاء الأمر بل لأجل هذا المحذور فقط قد استحال الإطلاق لا لاستحالة لحاظ القيد دوراً أو خلفاً) و عليه فيتعين الإطلاق (قهراً) لامتناع الإهمال - كما عرفت-. فيكون متعلق الحكم واقعاً هو ذات العمل من دون دخل للقييد فيها، و لا محذور فيه كما لا يخفى. و الذي يتلخص أنّ امتناع أخذ قصد القرابة في موضوع الأمر و متعلقه يستلزم ضرورة الإطلاق (القاهري بلا دور و خلف) فلا شك في متعلق الأمر لفرض تعين الإطلاق.

فبالنّالي إنّ صاحب المتنقى قد ضرب كافة الأبحاث السالفة مصريحاً بأنّا لا نعّا بالنّسب المطروحة بينهما: تضاداً أو ملقةً أو سلباً و إيجاباً، بل ترتكز على «سبب استحالة التقييد» هل:

1. الاستحالة ذاتية للدور أو الخلف كي يستحيل الإطلاق فيتحدد الإهمال فحسب -وفقاً للأعاظم المذكورين-.

2. أم الاستحالة غير ذاتية بحيث قد انبعقت من عوبية «داعوية الشيء إلى نفسه» و لهذا سيُصبح التقييد معقولاً ثبوتاً تماماً ثم يتعين الإطلاق ضرورةً و قهراً.

ثم اختتم تحقيقه قائلاً:

«وإذا كان الأمر كذلك (بأن أصبح الإطلاق ضروريًا) فما هو معنى الشك في التعبدية والتوصيلية؟ لتعيين متعلق الأمر ومعرفته بمعرفة امتناع قصد القرابة.

و الإجابة عن هذا السؤال واضحة: فإن مرجع الشك في التعبدية والتوصيلية إلى الشك في دخل قصد القرابة في حصول غرض المولى من الأمر و ان لم يؤخذ في متعلقه (و الخطاب) إذ قد عرفت إمكاناً لا يكون متعلقاً بالأمر وافياً بتمام الغرض، و عليه، فمتعلق الأمر (و الخطاب) و إن كان معلوماً (أي مطلقاً ضروريًا) إلا أن وفائه في الغرض (النهائي) بنفسه بدون قصد القرابة غير معلوم و هو موضع الشك، و أنت خبير بعد هذا بأن الشك و موضعه أجنبى بالمرة عما هو متعلق الحكم و موضوعه (الذى هو مطلق قهراً) كيف؟ و المفروض العلم بمتعلق الأمر (بأنه مطلق ضرورة) و معه لا يبقى مجال للكلام في صحة التمسك بإطلاق الكلام في نفي قصد اعتبار القرابة، و أن متعلق الأمر هو ذات العمل، لأن ما يثبت بإطلاق (القهرى) و ما يكتفى به الكلام بعيد عما هو موضع الشك و لا يرتبط به، فإن ما يكتفى به هو ثبوت الحكم لمتعلقه لا أكثر، و قد عرفت أن مورد الشك غير هذا المعنى، بل هذا المعنى مقطوع به و معلوم بلا حاجة إلى بيان إثباته بإطلاق أو عدم إمكان إثباته، و الخلاصة: أن مورد الشك بعيد عن مفاد الإطلاق و عالم الكلام، و من هنا نجزم بعدم صحة التمسك بإطلاق الكلام، بل لا معنى له بعد الجزم بمفاده بالتقريب الذي عرفته، فما سلكه الأعلام «قدس الله سرّهم» في بيان عدم صحة التمسك بإطلاق من أن التقابل بين الإطلاق و التقييد تقابل العدم و الملكة لا فائدة فيه و لا وجه له.» [1]

---

[1] روحانی محمد. منقى الأصول. Vol. 1. قم - ایران: دفتر آیت الله سید محمد حسینی روحانی.